النشاطات غير الانتاجية ومشكلة تراجع الاداء البنيوي للاقتصاد العراقي

أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله

كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

ركزت الدراسة على مشكلة مهمة للغاية ، كأحد العوامل الرئيسة في انخفاض الأداء الهيكلي للاقتصاد العراقي ، والدور المتزايد للأنشطة غير المنتجة ، والتي ساهمت في تعميق الخلل القطاعي في الإنتاج والخدمات تحت النفايات والنضوب الأموال بشكل كبير دون تحقيق الأهداف الإنمائية المطلوبة.

إن التأثير الحيوي على حياة ومستوى معيشة المجتمع العراقي من خلال الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء على حساب الطبقة الوسطى ، التي تقتصر على الوظائف الحكومية والقطاعات الحكومية التي لم تكن محصنة ضد الفساد المالي والإداري ، كما ان هناك أسباب اخرى ساهمت في انخفاض الأداء الاقتصادي في جميع القطاعات باستثناء قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) لأنه القطاع الوحيد الذي تعتمد عليه الحكومة لإكمال ميزانيتها السنوية لإدارة الأنشطة الأخرى وتغذية المدخلات في الناتج المحلي الإجمالي ... وكانت النتيجة انخفاض في الأهمية النسبية لقطاعات أخرى غير النفط ، مما أدى إلى انخفاض في الأداء العام للاقتصاد الوطني.

Abstract

The study focused on a very important problem, as one of the main factors in the low structural performance of the Iraqi economy, and the increasing role of non-productive activities, which contributed to deepening the sector imbalance in production and services under waste and the depletion of funds significantly without achieving the required development goals.

The vital impact on the life and standard of living of Iraqi society through the class gap between rich and poor at the expense of the middle class, which is limited to government jobs and government sectors that were not immune to financial and administrative corruption. The reasons for the decline in economic performance in all sectors except the energy sector (oil and natural gas) because it is the only sector on which the government depends to complete its annual budget to manage other activities and feed inputs into GDP ... The result was a decline in the relative importance of sectors other than oil, Resulting in a decline in the overall performance of the national economy.

الكلمات المفتاحية: الانتاج – الاداء البنيوي– العراق – الناتج المحلي

توطئة

استمر الاداء الاقتصادي غير المنضبط لعموم القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الطاقة ، نتيجة للاهتمام الحكومي المفرط على النشاطات غير المنتجة في ظل الاعتماد غير المبرر على قاعدة استنزاف الاموال دون ان يكون هناك خطة استثمارية محددة يمكن ان تأخذ على عاتقها مسؤولية تنمية القطاع الانتاجي ..

وهذا بطبيعة الحال قد خلق حالة من الانفصال ما بين الخطط الخمسية التي وضعت ما بين عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧ ، على ان الخطة (٢٠١٨-٢٠٢٢) لا تختلف هي الأخرى عن سابقتها لاعتبارات ان ما تم اعتماده في جوهر الخطط الاقتصادية والتعويل عليه لم يتحقق على الواقع .. واخص بالذكر هنا ما تم التأكيد عليه حول ضرورة رفع الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية من غير النفط في الموازنة العراقية مستقبلا ، فكانت النتائج سلبية ولم يتحقق من واقع الخطط ولو بالشيء اليسير سوى الوعود والطرح النظري .. وبالمقابل تعاظمت النفقات الاقتصادية الخدمية منها والسلعية غير المنتجة من خلال ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد واعتماد المواطن العراقي على المنتجات الاجنبية حصرا وقسرا مما ارهق الموازنة السنوية ما بين نفقات تشغيلية يشوبها الفساد وضياع الأموال بين القلة من الفاسدين ، ونفقات استثمارية اقل ما يمكن ان يقال عنها انها متواضعة جدا ولم يتم توظيفها بما يحقق الهدف المنشود منها لاسيما رفع مؤشر القدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية والخدمية .. واخذ عموم النشاط الاقتصادي يدور في حلقة مفرغة من اضاعة المال والوقت والجهد دون سبيل يذكر ..

وفي ضوء ما تم سرده كتوطئة للموضوع يمكن ان تتوزع هذه الورقة الى ثلاثة محاور جوهرية ... يتضمن المحور الاول : نمط وطبيعة الاقتصاد العراقي ، بينما تناول المحور الثاني : اساسيات البناء الاقتصادي للقطاعات الانتاجية في العراق وامكانية التطوير، وانصب المحور الثالث على ضعف الاداء البنيوي القطاعي في ظل ســـــــوء التوظيف للأموال الاستثمارية ..

فرضية البحث

ان هناك علاقة دالية جوهرية موجبة بين تراجع الأداء البنيوي للاقتصاد العراق في عموم قطاعاته وبين ضعف النشاط الانتاجي القطاعي بعد عام ٢٠٠٣ والذي بات مجرد سرد لإحصاءات لا تشكل مردودا اقتصاديا او ماديا حقيقيا على الناتج المحلي الاجمالي ، نتيجة لتعاظم الانفاق الحكومي غير الانتاجي ضمن حلقة مفرغة من الاستنزاف المالي غير الموجه قطاعيا ..

اشكالية البحث

ان تعاظم الانفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي لم يكن بدوافع اقتصادية تنموية ، بل سوء ادارة وتوظيف للمال العام في ظل عوامل عدة ساهمت في تعميق الفجوة بين تعاظم هذا الإنفاق وبين ضعف الأداء البنيوي لمجمل القطاعات الاقتصادية في العراق... وهذه الاشكالية افرزت جملة من التساؤلات :

١ – كم ساهم الانفاق الحكومي على النشاطات الانتاجية القطاعية من اجل تغطية السوق المحلية ؟

٢ – كم شكل القطاع الانتاجي من اهمية نسبية وكمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي GDP الى جانب القطاع النفطي ؟

٣ – هل ان المؤشرات القطاعية وضعت حلول للمؤشر المعيشي في المجتمع العراقي ؟

٤ – هل أن الانفاق الحكومي على تلك القطاعات الاقتصادية يتناسب وحجم القطاع الفاعل ضمن المؤشر .. ؟

٥ – كيف سيكون عليه وضع القطاع البنيوي في ظل اهمال تلك المؤشرات في عموم الاقتصاد العراقي ..؟

المحور الأول : نمط وطبيعة الاقتصاد العراقي

ان اهم ما يميز الاقتصاد العراقي خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وكأي دولة نامية ظلت تعاني من خلل وعجز مستمر في قطاعاتها الانتاجية دون ان تقف على الاسباب من اجل وضع الحلول التي تساهم في اصلاح ما تم تدميره في تلك السنوات ، سواء بسبب الحرب او في ظل سوء الإدارة الآتي :

١ – فقدان المنافسة القطاعية بين القطاع العام والقطاع الخاص الوطني

فمنذ سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وفق الاعتقاد السائد ان الأداء الحكومي افضل من يحقق المردود الاقتصادي التنموي وذل على حساب تطوير دور القطاع الخاص ، في الوقت الذي غاب فيه دور الاستثمار الاجنبي لملأ الفراغ والقيام بواجبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة .

وبغض النظر عن التوجه الفكري للمسار التنموي فإن الحاجة الى التنمية تتطلب نموذجا مناسبا يأخذ بزمام المبادرة التنموية وتحقيق المراد .. على ان العراق في المرحلة التي اعقبت عام ٢٠٠٣ كان قد تبنى اقتصاد السوق ، وهذا ما يعطي مبررا ان على العراق ان يقلل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وان يعطي للقطاع الخاص والشركات الاجنبية دورا رائدا في قيادة التنمية الاقتصادية .. وان الهدف الساس من هذا التوجه هو عدم تحمل الدولة وموازنتها اي عبء مالي يمكن ان تواجه الحكومة مستقبلا ، إلا ان ذلك لم يكن كما تم التخطيط له واخذ دور الدولة وتدخله يتزايد والانفاق الحكومي غير المبرر يتضاعف .. كما أن هناك جملة من الاسباب التي ساهمت بهذا الدور الحكومي وعدم الاهتمام بالتنمية الانتاجية والخدمية للقطاعات عموما باستثناء قطاع النفط كونه المموّل الوحيد للموازنة الحكومية منها :

أ – سيطرة الدولة على قطاعات الاقتصاد القومي مقابل ضعف المنافسة للقطاع الخاص

اتسم الاقتصاد العراقي وخاصة بعد العام ٢٠٠٣ بان هناك اختلال كبير في التوازن الاقتصادي الكلي وعلى شكل اختلال هيكلي قطاعي نتيجة لارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، وهو ما

يعكس تفصيلا احادية القطاع في الاقتصاد العراقي ..

ب- انعدام تحقيق الكفاءة الاقتصادية والفنية (غياب دور الخطة ودراسات الجدوى)

وقد اتضح ذلك من خلال فشل الخطط الاقتصادية الخمسية منذ العام ٢٠١٠ وعدم تحقيقها الهدف والمراد المنشود منها ..

ج_ انعدام دوافع تحقيق هامش الربح في ظل اقتصاد السوق السائد [١]

في ظل احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي سوف يغيب الابداع ويغيب الدافع المعنوي والحافز المادي لدى العاملين (رؤساء ومرؤوسين) مما ينعكس سلبا على تراجع الاداء الوظيفي وعدم تحقق الاستغلال الأكفأ للموارد في ظل ارتفاع التكاليف وانخفاض الأرباح اجمالا ..

د- انعدام حالة التوازن بين العرض والطلب المجموعي [٢]

وهذا يرتبط حصرا بعدم القدرة على الانتاج كنتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية والفنية وانعدام دافع الربح مما يؤدي الى مستوى اداء منخفض جدا في العرض الانتاجي الكلي بما لا يوازي الطلب الكلي المتزايد ، وهو ما يخلق فجوة من التضخم يترجم على شكل انخفاض في القيمة السوقية لصرف العملة العراقية مقابل الدولار(انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي) اي استنزاف في متوسط دخل الفرد .. وانخفاض في المدخرات المهمة في التوجه نحو الاستثمار والتي بدورها تزيد من نمو الناتج المحلي الاجمالي في ظل تحفيز مضاعف الاستثمار ..

وهذا استنزاف للأموال لتغطية الحاجة الملحة على مختلف السلع وتحقيق الاشباع ، دون ان يناظرها صادرات لسلع وخدمات ... وهو مؤشر على تراجع في الأداء التنموي كسمة عامة ..

٢- الفساد المالي والاداري

فلطالما ان الحكومات تسيطر على القطاعات الاقتصادية سيفرز ذلك نخبة من الفاسدين والطامعين بأموال المجتمع والغير قادرين على ادارة التنمية بالشكل المطلوب وغالبا ما يتميز هذا الرهط من المسؤولين بعدم النزاهة والكفاءة ، مما يؤدي الى استغلال المال العام لمنافعها الخاصة دون واعز او ضمير ..

٣- غياب التنافس الاقتصادي الاقليمي والدولي :

وهذا يجعل البلد شبه منعزل عن التعاون في مجالات الانتاج والاستهلاك المتبادل فضلا عن

---

[١] – للمزيد ارجع الى : عبد الستار عبدالجبار موسى ، واقع الاقتصاد العراقي واليات التحول نحو اقتصاد السوق ، على الموقع الإلكتروني :
https://www.researchgate.net/publication/291165761_waq_alaqtsad_alraqy_walyat_althwl_nhw_aqtsad_alswq

[٢] – هناك عوامل ومحددات خارجية تؤثر على منحنى الطلب ومنحنى العرض وتجعلهما في حالة عدم استقرار أو توازن مثل :-

– التغير في اسعار عناصر الانتاج وتطور اساليب الانتاج المستخدمة في الانتاج .

– تغير عدد المشترين والبائعين وتغير اذواق وتفضيلات المستهلكين وتوقعاتهم.

– –تدخل الحكومة في السوق وتحديد سعر اخر غير سعر التوازن اما عن طريق تحديد سقف سعرى او تحديد ارضية سعرية .

– التغير في كل من محددات الطلب ومحددات العرض .

وان التغير في تلك العوامل او بعضها يترتب عليه تغير في سعر وكمية التوازن في السوق .. وهذا ليس على نطاق الجزئي بل حتى على النطاق الكلي كعرض وطلب مجموعي . للمزيد ارجع الى : مقال بعنوان " التوازن بين الطلب والعرض ، على الرابط :
https://businuss.blogspot.com/2014/12/blog-post_48.html

تبادل الخبرات والتقنيات التي يمكن ان تساهم بشكل كبير في تحفيز الاقتصاد العراقي من اجل وضع الحلول المناسبة وتجاوز الاخطاء السابقة واعادة تأهيل برامج تنموية قادرة على تعزيز القدرة الانتاجية ..

٤- ازدواجية النشاط القطاعي ما بين اداء حكومي مفرط واقتصاد سوق متعثر

في المرحلة التي اعقبت الاحتلال الامريكي للعراق وبعد انتخاب حكومة جديدة عام ٢٠٠٥ كانت السياسة الاقتصادية تسير على ان الاقتصاد العراقي يخوض تجربة جديدة في اطار اقتصاد السوق وعدم تدخل الدولة بالنشاط القطاعي ووفق برامج الصندوق التي تابعت الوضع الاقتصادي واوعزت بالحلول الواجب اتباعها خلال المرحلة القادمة وكان ذلك عام ٢٠٠٤ ضمن ما يعرف بوصفات الصندوق المشروطة **fund recipes Conditional**..

ومما سبق يتضح لنا طبيعة الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعي يعتمد على قطاع النفط وليس له بدائل لقطاعات انتاجية تساهم في رفع الاهمية النسبية من مجمل الناتج المحلي الاجمالي ..

المحور الثاني : اساسيات البناء الاقتصادي للقطاعات الانتاجية وإمكانية التطوير (حالة العراق) (التحليل النظري)

قبل كل شيء وعند الحديث عن موضوع اساسيات بناء اقتصادي انتاجي في بلد ما ، لا بد من توافر ثلاث عناصر اساسية وهي :

التنمية السياسية – التنمية الاقتصادية – التنمية الاجتماعية

وتُعد هذه الاشكال التنموية الأساس او القاسم المشترك بالنسبة للمطالب الجماهيرية المتطلعة الى التجديد والتطور ومواكبة العالم النامي والمتقدم ..

فالتنمية مفتاح التقدم ومحرك القاعدة الجماهيرية لكسب ثقة حكوماتها (فكلما كانت تلك القاعدة بعيدة التنمية كلما كانت نسب المطالبة بالتغيير والإسقاط السياسي اكبر والعكس بالعكس)

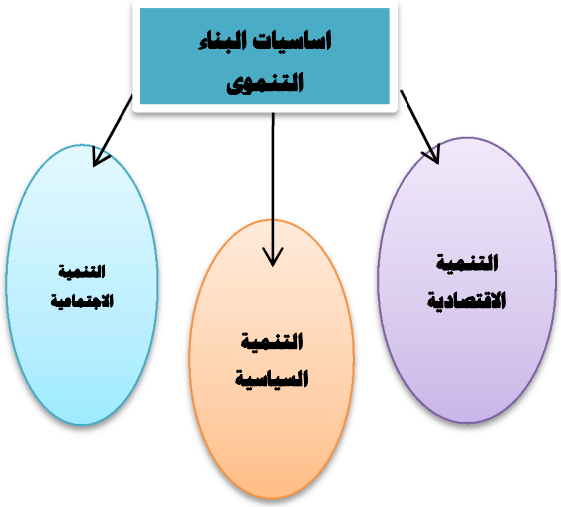

شكل (١) يوضح اساسيات البناء التنموي العام

إن هذه الاتجاهات التنموية الثلاثة متداخلة ومكملة بعضها البعض ولا يمكن ان ينجح احدهما دون الآخر ... فمثلا عند نجاح الدولة اقتصاديا وتحقيق المراد في كافة المجالات الانتاجية والخدمية لا يمنعها من الانهيار...!! والسبب ان الفشل السياسي سوف يكلف الدولة نجاحها الاقتصادي مما تدفعه ثمنا للانهيار...

وهكذا الحال بالنسبة لفشل الاتجاه الاقتصادي فإن انعكاس هذا الفشل على الحكومة سوف يكلفها مطالبة المجتمع بالإصلاح والاستقرار القطاعي بشقيه الانتاجي والخدمي ذات المردود الإيجابي اجتماعيا ..وعدم تلبية ذلك يعني الانهيار السياسي ..

فالتنمية السياسية : هي وسائل تغيير استراتيجية وبحث عن منهج مناسب يتوافق مع توجهات وقيم وعادات وسلوك المجتمع في ظل مسار ديمقراطي يوفر قاعدة الحكم الصالح– الرشيد في استغلال امكانيات وقدرات مادية وبشرية ، وتوظيفها في افضل الظروف بما يعطي مخرجات تلبي طموح واشباع المجتمع برمته ..

فثقافة التغيير لا بد ان تكون منهجية ذات رؤية استشرافية للمستقبل شاملة لنواحي الحياة كافة ... إلا أن المشكلة لا زالت حتى الآن في معظم البدان النامية والعراق منها ، تكمن في أنَّ ثقافة التغيير لم تخرج من إطار السلوك الارتجالي والاندفاع العاطفي، ولا يزال التخطيط السياسي بأشكاله كافة غائباً عنها، وهو ما يفسر حالة من الفوضى وعدم اليقين التي تعيشها الدولة النامية ، في الوقت الذي يتحتم على عملية التغيير أن تكون استراتيجية ومدروسة[٣].

[٣] – يُنظر جوان فداء الدين حمو وبحث بعنوان " سبل التغيير في الدول النامية (التنمية الاقتصادية ، التنمية السياسية ، والتنمية الاجتماعية) بتاريخ ٢٦ / مايو / ٢٠١٥ .. على الرابط: https://ara.yekiti-media.org/

والهدف من التنمية السياسية هو :

نظام حكم ديمقراطي – تعددية حزبية – حرية الراي والتعبير والاعلام – تكامل السلطات الثلاث ... الخ

واما التنمية الاقتصادية فهي تغيير هيكلي قطاعي او بنياني من قبل تدخل حكومي في اطار استراتيجية ملائمة مع توافر دفعة قوية **Big push** تساهم في تحقيق اساس تنموي بعطي اثر لتنمية شاملة ..

إن جوهر التغيير الذي يأمل المجتمع في العراق في تحقيقه في اطار التنمية الاقتصادية هو الانتقال من الوضع الراهن الذي يشهد تلكأ في البناء اقتصادي الى وضع تنموي مستدام يتضـــــــمن الآتي :

> معدل نمو مرتفع – متوسط دخل فردي عالي (رفاه اقتصادي) – انظمة ضمان اجتماعي – انخفاض نسبة البطالة ومعدلات التضخم ..الخ .

فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا بالإنتاج لتعطي النمو الاقتصادي .. وان جوهر واساس البناء التنموي يكمن بالاتي :

١– الاهتمام بالبنية المعرفية [٤]: فضمن مفهوم التنمية تدخل اساسيات البنية المعرفية في نطاق ما يُعرف (بأبستمولوجيا التنمية) وهي تلك المنظومة من المسلمات والمفاهيم والغايات والأهداف المحاطة برؤية معينة للإنسان والكون والحياة ..وهذا الاتجاه

[٤] –ينظر تفاصيل تقرير عن مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الادارية تحت عنوان " اشكالية التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية بالتعاون مع غرفة تجارة الأردن (عقد بتاريخ ١٦–١٨ ديسمبر ٢٠١٣ . على الرابط : http://www.arado.org/ActivitiesPrint.asp?id=18

سوف يزيل غشاوة التخلف والفقر ويجعل من الدولة النامية ناشئة ثم صاعدة ثم متقدمة ..

فالمقصود بالبنية المعرفية تصورات التلاميذ على أنها تلك التصورات التي قد اكتسبها فطريا منذ أن كان طفلا حتى بلوغهم الرشد واستمرا معرفتهم من خلال مزاولة تعليمهم وتطورهم وتلقيهم تعليما مقصودا متضمنا الموهبة التي تقود الى مستوى من الابداع .... أو هي البنى العقلية والمعارف التي تعكس تفكير التلاميذ ومعتقداتهم حول بعض المفاهيم والظواهر الطبيعة المحيطة بهم ، عن طريق الاستجابة لأسئلة معينة تركز على التفسيرات الشخصية ..[٥].

إن عملية التعلم حسب النظرية المعرفية ، هو ان لتعليم عبارة عن التفاعل والتفكير في الخبرات التنموية، حيث يسمح للفرد بتحقيق تنمية الخبرة في مجال التفاهم والوعي، والسلوك من خلال تطوير وترتيب أفكاره، وبالتالي فإنّ المعرفة النظرية تقوم على تعلّم العلاقة بين الأفكار، والخبرات، والقدرات العقلية للسلوك، مثل أساليب التفكير في كيفية تذكّر تنظيم هذه الأفكار من خلال الاستنتاج وليس الافتراض، كما وتسمح النظرية المعرفية بالمشاركة في اختيار قانون العمل، وتحديد الأهداف التعليمية، فيستطيع الطالب تقييم ذاته، وفهم نقاط القوّة والضعف التي تساعده على تعزيز الذات، بالإضافة لقدرته على تطوير الثقة، وبناء المستقبل، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه النظرية بعيدة عن التلقين، وتعتمد على تحديد أنماط الصور، وتثبيت أشكال جديدة من المهارات والخبرات لإفادة الفرد والمجتمع [٦].

من هنا لم نلمس هذا النوع من التصورات او حتى حالة من التشجيع للمواهب او المبدعين ضمن تخصصاتهم كي يكونوا اساسا فاعلا لبناء معرفي في مختلف مخرجات السوق العراقية ..

وكذلك يلاحظ ضعف الاهتمام بالبنية المعرفية في عموم القطاعات الانتاجية والخدمية في العراق من خلال ضعف الاهتمام بالمواهب والمبدعين لخلق قاعدة معرفية يتكأ عليها القطاع من خلال تحفيز مدخلاته المعرفية والابداعية ...وهذا احد عوامل التراجع في الهيكل البنيوي للتنمية القطاعية عموما ..

٢- الاهتمام بالموارد الاقتصادية المتاحة : من خلال التخصيص الأمثل وتوزيع الموارد كلا حسب حاجته في الانتاج والتوظيف دون هدر بالطاقات والامكانات ..

وهذا العامل ايضا يعكس سوء او ضعف الاهتمام من لدن ادارة التنمية في العراق بالموارد والامكانات الاقتصادية المتاحة او عدم توظيفها توظيفا ناجعا يعطي المردود الانتاجي المنشود ..

٣- اصلاح الاقتصاد من خلال برامج اصلاحية مفيدة : من اجل بلوغ الهدف من اساسيات البناء الاقتصادي هو الحفاظ على فاعلية القطاع الاقتصادي الانتاجي من خلال اعتماد برامج

[٥]- ارجع الى : محاضرة في التغيير المفاهيمي للتصورات البديلة في اتجاهات طرق التدريس الحديثة ،ديسمبر -٢٠١٥٤ .. على الرابط :
https://mymasterblog1.wordpress.com/2014/12/03/

[٦]- للمزيد ارجع الى مقال بعنوان "عملية التعلم حسب النظرية المعرفية" على الرابط :https://mawdoo3.com/

اصلاحية وتكيفية ملائمة وتتوافق مع امكانيات البلد المعني بالإصلاح ، وذلك في ظل سلسلة من الاجراءات كالتي خضع العراق لها من قبل صندوق النقد الدولي ومنها[٧]:

أ- سياسات التثبيت والتكييف الاقتصادي : وهي عبارة عن سياسات اقتصادية تكون على مديين قصير وطويل ..

ب- سياسات التثبيت : هي سياسات اقتصادية تتضمن مجموعة من الاجراءات على المدى القصير (سنة واحدة أو سنتين) وتشمل السياسة المالية للسيطرة على عجز الموازنة العامة وتخفيضه بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ..

وهذا يأتي عن طريق :

- خفض النفقات العامة الجارية (الأجور –الرواتب في القطاع العام)
- رفع الدعم الحكومية عن الاسعار لعموم القطاعات مع مراعاة الفئات ذات الدخل المنخفض ..
- اصلاح النظام الضريبي (ايرادات حكومية)

اما السياسة النقدية فتتضمن الآتي[٨] :

- السيطرة على عرض النقد (البنكنوت)
- التحكم بالأدوات النوعية والكمية ومنها سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي القانوني للبنوك
- التحكم بعمليات السوق المفتوحة وسعر الصرف.
- اعطاء الحرية للبنوك التجارية لتعمل باستقلالية ومتابعة ادائها ..

ت-سياسات التكييف : يتم تحقيقها على المد الطويل وتشمل :

- الخصخصة الاقتصادية للقطاع العام
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية
- انشاء صناديق تنمية اجتماعية
- تحرير الأوراق المالية

٤- تحديد متطلبات ونمط الخصخصة بالنسبة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي ..

ويتم من خلال :

- تحول جزئي او كامل لقطاعات ومشاريع الدولة الى القطاع الخاص سواء بالبيع على شكل اسهم في اسواق المال او الى شركات خاصة عاملة ..
- بواسطة العقود الادارية من خلال التعاقد مع شركات خاصة محلية أو اجنبية تتخصص في ادارة العمليات الاقتصادية والانتاجية في المشروع مع الاحتفاظ بملكية المشروع العامة (للدولة) مقابل عوائد تحصل بحسب العقد المبرم (وهذا القطاع المختلط) والهدف هنا من هذا القطاع هو :

ث-الاستفادة من الخبرات المحلية والاجنبية

ج- التخلص من الخسائر المحتملة في ظل ادارة الدولة

ح- الاندماج في مواكبة التطور الاقتصادي في ظل العولمة اليوم ..

- طريقة الامتياز من منح المستثمرين محليا كان ام اجنبيا او اية صفة معنوية لمستثمر حق استغلال الموارد (طبيعية ، طاقوية) او انتاج سلعة او خدمة

---

[٧] -عبد الستار عبدالجبار موسى ، واقع الاقتصاد العراقي واليات التحول نحو اقتصاد السوق ، المصدر السابق ..

كذلك انظر :

policy Financial Policy and Structural Reforms: AnJukka Pirttilla Experimental Analysis, Bank of Finland , Institute of Economic Transition Papers Discussion Paper No. 5 , P11.WWW.SSRN.COM

[8]- Nadine Leiner and others Structural reforms in EMU and the rule of monetary policy Survey of literature European Central, p 17 . .. on link : http://ssrn.com/abstract_id=977357

تعطي فائدة واشباع للمجتمع مقابل عوائد متفق عليها بحسب عقد الامتياز ...

٥- انعكاسات الخصخصة على النشاط الاقتصادي في العراق

أ- على الصعيد الجزئي ... توفر الآتي

- راس المال الخاص محلي واجنبي اللازم للاستثمار وبخاصة في المشاريع الحيوية والكبيرة مثل مشاريع الطاقة الكهربائية وقطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)
- خبرة في ادارة المشاريع الاقتصادية يمكن ان تؤهلها في اتخاذ القرارات الحاسمة على نطاقي الانتاج والتسعير ..
- تكنولوجيا وتقنيات ووسائل حديثة متطورة
- تدريب العاملين ورفع درجة المهارة في استخدام الوسائل الحديثة.

ب-على الصعيد الكلي ... وتوفر الآتي :

- المنافسة الاقتصادية الدولية من خلال رفع الكفاءة الاقتصادية والفنية والادارية للقطاعات الانتاجية والخدمية ..
- استقرارا ماليا للحكومة العراقية بعد ان تتخلص من اعباء الموازنة فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على المشاريع غير المضمونة ، الدعم والصرف غير المبرر مقابل توافر اموال نتيجة خصخصة قطاعات انتاجية وخدمية مؤثرة ن فضلا عن حصولها على ايرادات ضريبية سنوية ..
- خفض معدلات التضخم الذي سببه الرئيس ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي
- خفض نسبة البطالة بسبب رفع مستوى التشغيل ضمن عقود الخصخصة في مختلف المشاريع الاقتصادية ..
- نمو واتساع رقعة الاسواق المالية وتطورها ..

المحور الثالث : ضعف الاداء البنيوي القطاعي في ظل سوء التوظيف للأموال الاستثمارية ... (التحليل التطبيقي)

من خلال ما تم التطرق اليه نظريا في المحورين السابقين بخصوص سمات الاقتصاد العراقي واساسيات البناء الاقتصادي وامكانيات تطويره ، فإن هذا المحور سوف ينصب على الجانب التطبيقي والاحصائي للاقتصاد العراقي ، وبخاصة فيما يتعلق بمؤشرات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق لسنوات محددة وسوف نحصرها ما بين العام (٢٠١٢ -٢٠١٦) .. والهدف من تلك الاحصاءات هو الحاجة الى الوقوف على مدى ضعف الاداء البنيوي القطاعي الناجم عن سوء استخدام وتوظيف الموارد المالية والمادية وذلك من خلال التحليل الاقتصادي ورصد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فضلا عن امكانية متابعة الخطط الاستراتيجية ومعرفة نقاط الضعف ومعالجتها آنيا اول بأول ..

اولا : مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة GDP (٢٠٠٧ =١٠٠)

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في عام ٢٠١٦ ليصل الى نحو ٢,١ % مقارنة بعام ٢٠١٥ الذي بلغ نحو ٠,٦ % .. وهكذا بالنسبة لبقية سنوات السلسلة الزمنية (٢٠١٢-٢٠١٦) ... ينظر شكل (١) وشكل (٢) ، إذ يلاحظ انخفاض معدل

اجمالي راس المال الثابت لعام ٢٠١٦ نحو ١٩,٦ % مقارنة بعام ٢٠١٥ بسبب انخفاض حجم الموازنة وتنمية الاقاليم (انعكس سلبا على اجمالي تكوين راس المال والموجـــودات الثابتة) ..

- ويلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في عام ٢٠١٧ قد ارتفع الى نحو (٢٠١٠٥٩,٤) وانخفض في عام ٢٠١٨ الى نحو (١٩٩١٢٩,٣) مليار دينار ... اي بمعدل تغير بلغ نحو (-١,٠%)
- في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالسعار الثابتة في عام ٢٠١٧ نحو (٦٠٧٧,٧) الف دينار بينما في عام ٢٠١٨ بلغ نحو (٦٥٨٥,٤) الف دينار .. اي بمعدل تغير بلغ نحو (٨,٤ %) ..

جدول (1) مؤشرات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2012-2016) بالمليار دينار

مؤشرات الاقتصاد القومي	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير %
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	254225.5	273587.5	266420.4	199715.7	203869.8	2.1
الناتج المحلي الاجمالي بالسعار الثابتة (مليار دينار	162587.5	174990.2	175335.4	182051.4	199476.6	9.6
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالسعار الثابتة (بالألف دينار)	4753.0	4986.1	4869.8	5170.1	5515.1	6.7
صافي الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	2910.9	4904	4540	7900	5887	-19.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الحسابات القومية ، وزارة التخطيط ، آذار ٢٠١٨ .

شكل (2) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2012- 2016) بالمليار دولار

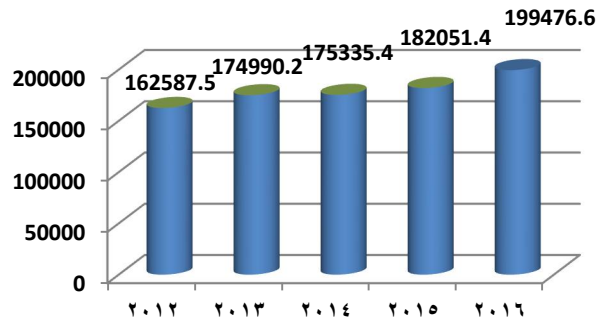

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، وزارة التخطيط ، العراق –بغداد ، آذار ٢٠١٨ ، ص ٢١ .

شكل (3) التوزيع الدائري للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة
(2012- 2016)

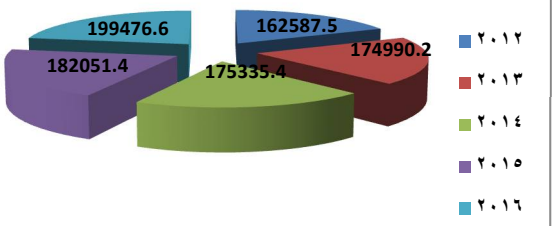

المصدر : مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٨

ثانيا : مؤشرات القطاع الزراعي [٩]

١- المساحة المزروعة ضمن القطاع

انخفضت المساحة المزروعة للمحاصيل والخضروات لعام ٢٠١٦ بنسبة (٢,٨ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ مع مؤشر طفيف في ارتفاع انتاج كميات من المحاصيل خارج الخط الزراعية للدولة وكالآتي :

أ- محصول الحنطة : ارتفع الانتاج لعام ٢٠١٦ بنحو (١٥,٤ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ ، بينما ارتفع متوسط غلة الدونم الواحد للمحصول لعام ٢٠١٦ بنحو (٢٩,٤ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ .

ب-محصول الشعير : ارتفع الانتاج من المحصول لعام ٢٠١٦ بنحو (٥١,٢ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ ، بينما ارتفع متوسط انتاج غلة الدونم الواحد من المحصول لعام ٢٠١٦ بنحو (٤٣,٠ %) مقارنة بعام ٢٠١٥

ت-محصول الشلب : ارتفع انتاج المحصول عام ٢٠١٦ بنسبة (٦٦,٠ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ ، في حين ارتفع متوسط انتاج غلة الدونم الواحد من المحصول لعام ٢٠١٦ بنحو (١٨,٩ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ . يُنظر شكل (٤) ..

ث-التمور : ارتفع الانتاج من التمور لعام ٢٠١٦ بنسبة (٢,١ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ .

٢- المنتجات الحيوانية

ارتفعت المنتجات الحيوانية من اللحوم الحمراء لعام ٢٠١٦ بنسبة (١,٨ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ ، في حين ارتفع انتاج اللحوم البيضاء لعام ٢٠١٦ بنسبة (٧,٨ %) مقارنة بسنة ٢٠١٥ .

كما ارتفعت انتاج الاسماك النهرية لعام ٢٠١٦ بنحو (٢٣,٠ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ ، وارتفعت ايضا كمية انتاج الاسماك البحرية لسنة ٢٠١٦ بنسبة (٧,١ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ ، في حين ارتفاع انتاج بيض المائدة لعام ٢٠١٦ بنسبة (٢٥,٩ %) مقارنة بعام ٢٠١٥ .. ينظر شكل (٥) ..

- ويتضح من هذه المؤشرات أن الزراعة لا زالت لا تلبي الحاجة والاشباع في السوق المحلية ، مما انعكس على ارتفاع معدل الواردات لتأمين تلك الحاجات وهذا يعود الى عدم توجيه الانفاق الاستثماري بهذا القطاع وفق المستهدف كخطة اقتصادية والمتاح من الامكانات المالية والبشرية..

شكل (٤) كمية الانتاج الزراعي
للمدة (٢٠١٢ ١- ٢٠١٦)

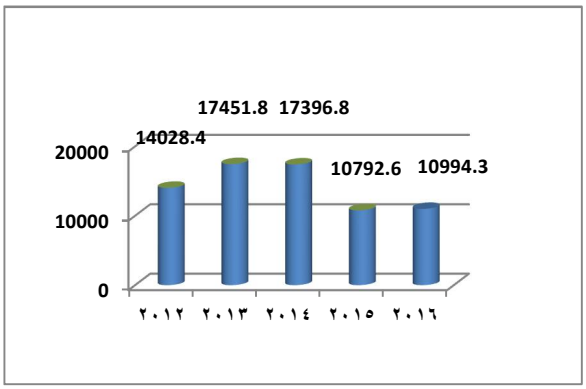

[٩] – يُنظر مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦) ، الجهاز المركزي للإحصاء –العراق –بغداد –٢٠١٨ .

شكل (5) كمية الانتاج الحيواني
للمدة (2012 -2016)

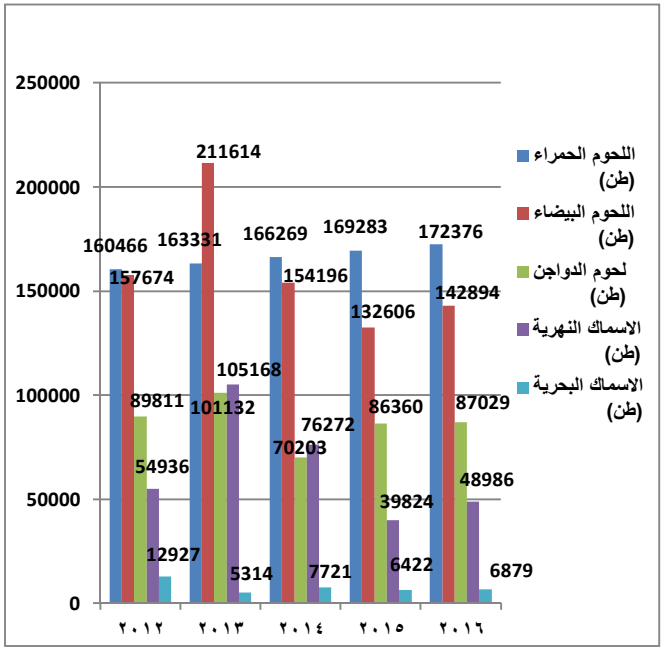

المصدر : مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٨ ..

ثالثا : مؤشرات قطاع النفط الخام

من دون القطاعات الاقتصادية انفرد قطاع النفط بالارتفاع الملحوظ في الانتاج ، إذ بلغت نسبة الزيادة نحو (١٩,٩ %) لعام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ كما في جدول (٢) ، حيث ارتفعت كمية الانتاج من نحو (١٢٧٠,٩) مليون برميل سنة ٢٠١٥ الى نحو (١٥٢٤,٢) مليون برميل لعام ٢٠١٦ وبمعدل يومي من ٢,٥ الى نحو ٣,٢ مليون برميل يوميا خلال المدة المذكورة ..

كما سجلت الصادرات النفطية العراقية ارتفاعا بلغت نسبته نحو (١٠,١ %) لعام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ ، في حين ارتفعت نسبة النفط الخام المجهز للمصافي نحو (١٥,٨ %) خلال نفس المدة ، فضلا عن ارتفاع نسبة كمية النفط الخام المجهز لقطاع الكهرباء لتبلغ نحو (١٤,٠ %)... يُنظر شكل (٦)..

جدول (2)مؤشرات قطاع النفط للمدة (2012 - 2016) بالمليون برميل

مؤشرات النفط	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير %
كمية النفط الخام المنتج	1055.0	1088.0	1135.0	1270.9	1524.2	19.9
كمية النفط الخام المصدر	887.0	872.0	918.0	1096.8	1208.0	10.1
كمية النفط المجهز للمصافي	195.2	219	179.6	140.9	163.2	15.8
كمية النفط المجهز للكهرباء	21	34	47.1	56.6	64.5	14.0
قيمة النفط المصدر (مليار دولار)	94.0	89.0	84.0	49.0	43.0	- 11.0
سعر البرميل (دولار)	106.00	102.00	92.00	44.00	36.00	- 19.3

المصدر : وزارة النفط .

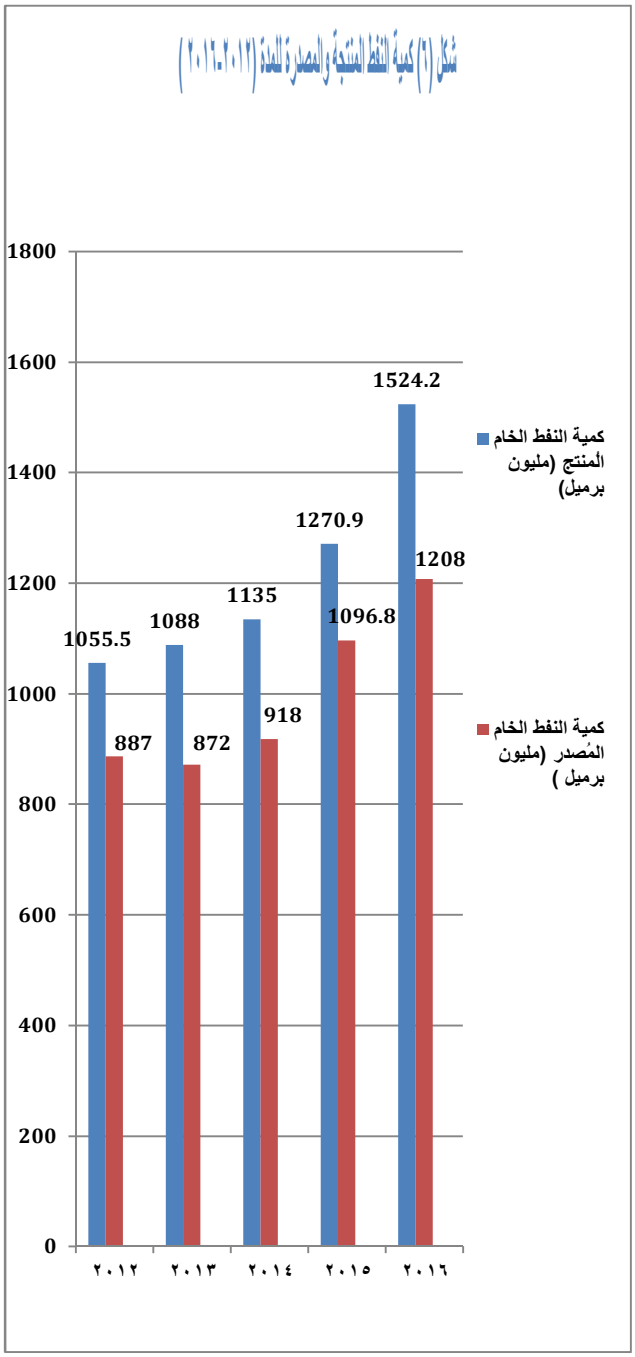

جدول (3) قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة مقابل متوسط اجور العاملين والقيمة المضافة للمدة (2012-2016) بالمليار دولار

المؤشرات الصناعية	2012	2013	2014	2015	2016	% نسبة التغير
عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	657	657	616	600	566	-5.7
قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة	5165	5574	4271	5469	4969	-9.1
قيمة مستلزمات الانتاج	2569	2880	2292	3042	2810	-7.6
متوسط اجور العاملين (بالألف دينار)	10502	11909	11706	11239	11383	1.3
القيمة المضافة	2596	2694	1979	2427	2159	-11.0
انتاجية العامل من القيمة المضافة (بالألف دينار)	12899	15315.2	14678.8	18809	17705	-5.9

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٦) –بغداد – العراق ، آذار ٢٠١٨ ، ص٢٩ .

رابعا: مؤشرات قطاع الصناعة

من اجل تحليل مؤشرات هذا القطاع لا بد من اعتماد انموذج من المنشآت الصناعية وكما في الجدول (٣) .. وشكل (٧)

شكل (7) يوضح مؤشرات لقيم الانتاج الصناعي بالاعتماد على الجدول (3)

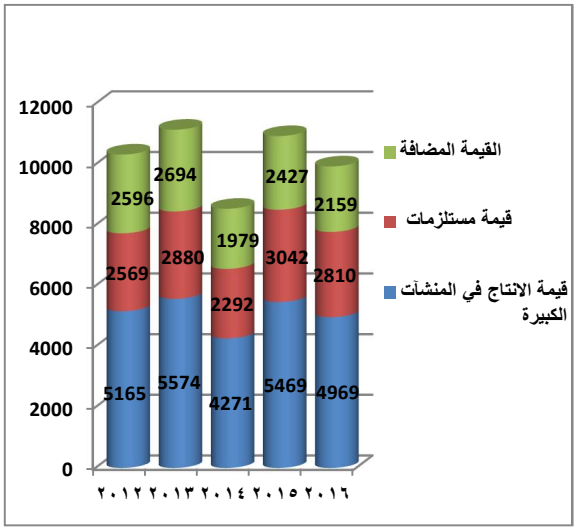

يلاحظ من الجدول (٣) ان المؤشرات في القطاع الصناعي وتحديدا في المنشآت الصناعية الكبيرة الآتي :

- ان هناك انخفاض في عدد المنشآت العاملة والتي بلغ عددها نحو ٥٦٦ منشأة عام ٢٠١٦ مقابل ٦٠٠ منشأة عام ٢٠١٥ وبنسبة انخفاض بلغت نحو (٥,٧ %) وهذا نتيجة الاندماج الحاصل بين المنشآت ..
- انخفاض في مؤشر القيمة الانتاجية للمنشآت الصناعية الكبيرة لعام ٢٠١٦ مقابل عام ٢٠١٥ وبلغت قيمة الانخفاض نحو (٩,١ %) ..
- بلغت الانخفاض في قيمة مستلزمات الانتاج في المنشآت الكبيرة لعام ٢٠١٦ ليبلغ نحو ٢٨١٠ مليار دينار وبنسبة انخفاض ٧,٦ % ..
- انخفضت القيمة المضافة بنحو ١١ % عام ٢٠١٦ عما كان عليه الوضع عام ٢٠١٥ .
- لوحظ ان متوسط اجر العامل في المنشآت الكبيرة بلغ نحو ١١٨٨٣ دينار عام ٢٠١٦ وبنسبة ارتفاع بلغت نحو ١,٣ % ... ولكن انتاجية العامل المساهمة في القيمة المضافة بلغت عام ٢٠١٦ نحو ١٧٧٠٥ دينار ... وهذا يعني ان العامل فقد من اجره نحو اكثر من ٦ الاف دينار .. على اعتبار ان اجر العامل في سوق العمل يجب ان يساوي انتاجيته الحدية ..[١٠]

*** مما سبق يلاحظ أن هذه المؤشرات كما في القطاع الزراعي لم تساهم في تغطية الحاجة الاستهلاكية والمعيشية في السوق مما حدا بالحكومة تعويض النقص في الانتاج بالإنفاق على المستوردات من الاحتياجات الصناعية لتأمين الاشباع ..

خامسا : مؤشرات قطاع الكهرباء

حقق قطاع الكهرباء ارتفاعا ملحوظا في كمية الانتاج وبنسبة بلغت نحو (١٦,٥ %) وبحسب بيانات مديرية الاحصاء الصناعي في وزارة التخطيط لعام ٢٠١٦ واستمر هذا الارتفاع بشكل بطيء دون ان يحقق الاكتفاء لساعات التشغيل الكامل (٢٤ ساعة) اذا ما قورن مع عام ٢٠١٥ ... ويحتاج هذا القطاع الى رفع الانفاق الاستثماري من اجل توسيع نطاق وافق محطات التولية الكهربائية بدلا من التعويض بالاستيراد

[١٠] – للمزيد يُنظر : الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠١٢–٢٠١٦) –بغداد –العراق ، آذار ٢٠١٨ ، ص– ص ٢٩ – ٣٢ .

من دول الجوار، التي اخذت بالانخفاض التدريجي ايضا بنسبة (٢٣,٦%)منذ عام٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ .

ينظر جدول (٤) والشكل (٨) المرفق الذي يوضح كمية الكهرباء المنتجة والمستوردة للمدة(٢٠١٢-٢٠١٦)

من مؤشرات هذا القطاع الآتي :

- انخفاض نسبة مستوردات الطاقة الكهربائية من دول الجوار وهذا مؤشر ايجابي ..
- لا يزال هناك نسبة انقطاع متفرقة بمناطق مختلفة من العراق قد تصل الى اكثر من ١٢ ساعة وبخاصة في ايام الصيف ..
- عدم كفاية الانتاج المحلي لمنظومات الطاقة الكهربائية بشكل عام ويعود السبب الى انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري او بسبب اوجه الفساد الاداري والمالي ..

جدول (4) مؤشرات قطاع الكهرباء للكميات المنتجة والمستوردة للمدة (2012-2016) بالميكا واط سنويا

مؤشرات الكهرباء *	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير %
كمية الكهرباء المنتجة (ميكا واط)	56.1	58.4	67.8	68.7	80.03	16.5
كمية الكهرباء المستوردة (ميكا واط)	8.2	9.2	12.3	**15.7	12.0	-23.6

*عدا اقليم كردستان – * * في هذه السنة تم استيراد جزء من منظومة الطاقة الكهربائية الوطنية في اقليم كردستان (م. و. س)

شكل (8) كمية الكهرباء المنتجة والمستوردة للمدة (2012-2016)

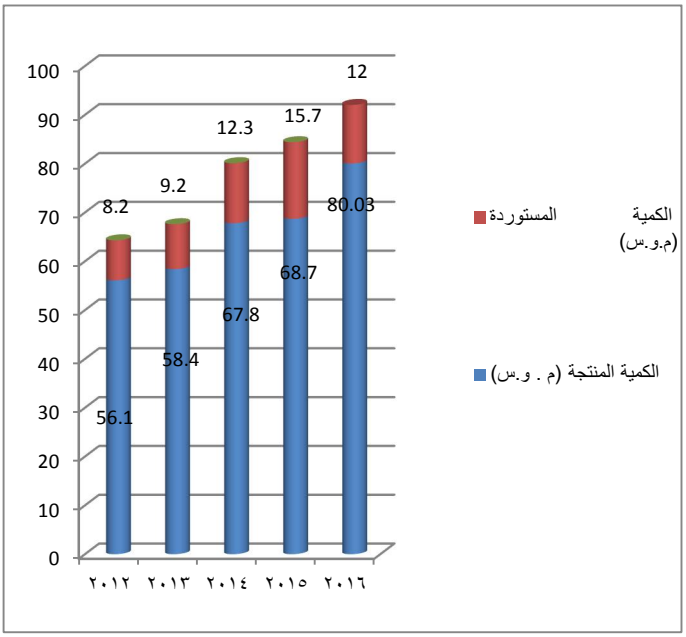

المصدر : مديرية الحسابات القومية – الجهاز المركزي للإحصاء –وزارة التخطيط –العراق –٢٠١٨

سادسا : مؤشرات القطاع المالي والنقدي

تمثل وزارة المالية ادارة القطاع المالي العراقي من خلال التعامل مع البنك المركزي في الحصول على البنكنوت من الدينار العراقي مقابل الدولار كعوائد نفطية او مدفوعات تحويلية من الخارج وارصدة في بنوك خارجية ..

ففي عام ٢٠١٦ انخفضت الموازنة العامة بنسبة ٢٦,٤ % مقارنة بعام ٢٠١١٥ ، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الخام التي بلغت متوسط الأسعار نحو ٤٢ دولار للبرميل الواحد ، إذ شكلت ايرادات النفط الجزء الكبر من مجمل الموازنة العامة ، وهو ما أدى الى انخفاض النفقات العامة الى نحو ١١,٢ % لعام

٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥ .. يُنظر الجدول (٥) والجدول (٦) والشكل المرفق (٩) ..

جدول (5)المؤشرات الاقتصادية لرصيد المالية العامة وميزان الحساب الجاري من GDP للمدة (2014-2017)

السنة / التفاصيل	2014	2015	2016	2017
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي %	1.8	1.5	1.8	2.3
معدل التضخم	1.2	-3.7	1.5	2.5
رصيد المالية العامة من GDP %	-6.6	-7.3	-7.4	-8.7
ميزان الحساب الجاري من GDP %	-26.7	-23.2	-21.3	-22.5

المصدر : المصدر : تقرير البنك الدولي "العراق : الافاق الاقتصادية ربيع ٢٠١٨ على الرابط

http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/economic-outlook-april-2017

جدول (6) اجمالي الايرادات والنفقات للمدة (2012-2018) (ترليون دينار)

التفاصيل	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اجمالي الايرادات	119.81	113.84	105.36	72.54	53.41	100.7	105.7
اجمالي النفقات	105.14	119.12	115.93	82.81	73.57	100.67	104.15
صافي الميزانية المالية	14.67	-5.28	-10.57	-10.27	-20.16	-0.03	1.55

المصدر :

- الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط – ٢٠١٨
- وزارة المالية ، الموازنة العامة لعامي ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ .

يلاحظ من خلال

١- مؤشرات القطاع المالي الآتي:

- ارتفاع حالة العجز في ميزانية المالية العامة بنحو ١,٣ %عام ٢٠١٧ نتيجة تراجع عائدات النفط العراقي بنحو ٤١% ..
- انخفضت الاحتياطيات الدولية من الدولار في البنك المركزي من نحو ٥٤ مليار دولار عام ٢٠١٥ الى نحو ٤٧ مليار دولار عام ٢٠١٦ .مع ارتفاع في تلك الاحتياطيات عام ٢٠١٧ نتيجة ارتفاع اسعار النفط بعد ان تجاوزت ٧٥ دولار للبرميل الواحد قبل ان تنخفض عام ٢٠١٨ مرة اخرى الى حدود ٤٥ دولار ..

٢- يلاحظ من مؤشرات البنك المركزي ومن خلال الجدول (٧) الآتي :

- لا زالت هناك حالة توازن في سوق النقد العراقي ما بين عرض طلب النقود نسبيا وهو ما اعطى استقرار لصرف الدينار العراقي بالنسبة لدولار الأمـــريكي وعند هامش تذبذب (∓ ١٢٠٠) دينار مقابل الدولار ..
- الحفاظ على الاحتياطي النقدي الأجنبي لتعزيز وتغطية سعر صرف الدينار العراقي وخلق الاستقرار في السوق النقدي وهو احد مؤشرات نجاح تطبيقات السياسة النقدية الحالية والحفاظ على توازن البنكنوت .
- يمكن تبنى نظام لإدارة العملة العراقية من خلال التحول من كمية قليلة من العملة تلاحق كمية كبيرة من سعر الخدمات .... وهذا الجانب يعبر عن مرحلة من الاستقرار والنمو والازدهار ، وهو

ما يُعطي في الأفق امكانية اعتماد المقترح لحذف الاصفار من الدينار العراقي التي تطلق من اعتبارات حسن ادارة النظام النقدي والتحول من كتلة نقدية مترهلة الى كتلة نقدية سهلة التداول و الابداع ..[١١]

- لا زالت السياسة النقدية وأدواتها النوعية تحافظ على سياستها الفاعلة في مواجهة حالة التضخم من خلال انخفاض مستوياته حتى بلغت منذ عام ٢٠١٦ نحو هامش تذبذب (∓ ٢ %)، وهذا يعكس طبيعة الاستقرار النقدي بالنسبة لسعر الصرف ومعدلات سعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني لدى جميع المصارف والبنوك الحكومية والخاصة ..
- هناك امكانية قيام البنك المركزي العراقي بإعادة النظر فيما يتعلق بالتعليمات الخاصة بمزاد العملة الاجنبية وتنظيم عملية بيع الدولار من خلال تحديد الوسطاء بين الزبون وبين البنك المركزي اضافة الى تحديد مسؤولية وزارة التجارة ووزارة المالية ووزارة التخطيط فيما يتعلق بالمخالفات التي يرتكبها بعض الزبائن وعدم تحميل المصارف فقط مسؤولية مثل تلك المخالفات .
- هناك امكانية لخصخصة القطاعات المصرفية ومنحها ثقة التعامل باعتماد الخدمات المصرفية الحديثة بعيدا عن الروتين والوسائل القديمة ، مع امكانية زيادة حصتها الائتمانية والاستثمارية وبشكل متوازن مع عوائدها الكلية كي تكون تلك المصارف قادرة على التعامل بشكل واسع مع المودعين وركيزة فاعلة لتنمية القطاع المالي والمصرفي العراقي ، على ان يكون دورها محددا وليس لها علاقة بأنشطة الدولة ومؤسساتها العامة..

جدول (7) عرض النقد والعملة المصدرة (البنكنوت) تريليون دينار للمدة (2012-2016)

المؤشر	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير %
عرض النقد (تريليون دينار)	63.4	73.8	72.7	65.4	70.7	8.1
العملة المصدرة (البنكنوت تريليون دينار)	35.8	40.6	39.9	38.6	45.2	17.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط – وزارة المالية ، الموازنة العامة لعامي ، ٢٠١٨ .

- يلاحظ ايضا رغم ارتفاع نسبة البنكنوت من العملة الوطنية ، إلا ان هناك استقرار نقدي في عرض النقود وفي صرف العملة بالدولار والعملات الاجنبية الأخرى ..كم موضح في الجدول (٧) حيث ان اصـــدار العملة (البنكنوت) بالنسبة لعـــرض النقود يتراوح بين (٥٥ ، ٦٥) % .

[١١] – للمزيد من التفاصيل ارجع الى : سمير النصيري ، تطبيقات السياسة النقدية في العراق والمقترحات للمرحلة المقبلة ، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين ... على الرابط :
http://iraqieconomists.net/ar/2015/10/15/

سابعا : مؤشرات التجارة الخارجية وارتفاع الميل المتوسط للاستيراد

من خلال الجدول (٨) يتوضح الفرق بين اجمالي الصادرات (التي يشكل فيها النفط نحو اكثر من ٩٠%) وبين الاستيرادات ، وجاءت هذه الفجوة لارتفاع حجم الواردات السلعية (الزراعية ،الصناعية ، الأصول الرأسمالية ، احتياجات القطاعات العامة والخاصة للدولة العراقية وقد شكلت هذه الواردات حالة من الاعتمادية الاقتصادية كما توضحت في الجدول..

الاعتمادية الاقتصادية =اجمالي الواردات / اجمالي الواردات + اجمالي الصادرات * ١٠٠%

وتبدو ان الاعتمادية تتراوح خلال السلسلة الزمنية (٢٠١٢-٢٠١٦) بين ٣٥ % و ٤٥ % من مجمل التجارة الخارجية ، وهي نسبة مرتفعة جدا تعكس حالة اعتماد العراق على المستوردات اكثر من اعتماده على قطاعاته الاقتصادية الانتاجية لتغطية السوق او الحاجة المحلية ...

جدول (8) الصادرات والواردات
للمدة (2012-2016) بالمليار دولار

تفاصيل	2012	2013	2014	2015	2016	نسبة التغير %
اجمالي الصادرات	94.2	89.8	85.4	51.3	41.3	-19.5
اجمالي الاستيرادات	50.2	50.0	49.8	40.8	29.1	-28.7
صافي التجارة الخارجية ونسبة الاعتمادية	44 (%34.8)	39.8(%35.8)	35.6 (%36.8)	10.5(%44.3)	12.2(%41.3)	-

المصدر : مديرية الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للحصاء ، وزارة التخطيط ، العراق – ٢٠١٨

يستخلص مما سبق أن المؤشرات التي ستواجه العراق خلال عام ٢٠١٩ كالآتي

- **من المتوقع أن تتحسَّن الآفاق الاقتصادية للعراق إذا توفَّرت بيئة أمنية مؤاتيه ، واستمرت جهود ضبط أوضاع المالية العامة. ومن المنتظر أن يتعافى الاقتصاد غير النفطي في ٢٠١٩ بعد اربع أعوام من الانكماش، وذلك بفضل تحسُّن الأوضاع الأمنية وزيادة الإنفاق الاستثماري غير النفطي. بيد أن التوقعات تشير إلى إن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سينكمش الى ما دون ٣% في ٢٠١٩ بسبب انخفاض متوقع في إنتاج النفط وبنحو ٦% ، نتيجةً لاتفاق أعضاء منظمة أوبك منذ**

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦ حول خفض إنتاج النفط بمعدل ١,٢ مليون برميل يومياً.

- بلغت قيمة الموازنة لعام ٢٠١٩ نحو ١٣٣,١ تريليون دينار ... اي ما يعادل نحو ١١٢ مليار دولار بقيمة عجز بلغت نحو ١٩ مليار دولار....
- بلغت صادرات النفط نحو ٣,٣٧٥ مليون برميل يوميا
- بورصة النفط الخام عالميا بنحو ٦١ دولار ... بعد ان اعلنت وكالة معلومات الطاقة الأميركية أن سعر برميل النفط ستستقر خلال العام الحالي على ٦١ دولاراً فيما يرتفع إلى ٦٥ دولاراً في عام ٢٠٢٠ [١٢] .
- إمكانية تحسين قطاع الكهرباء في بغداد والمحافظات بعد اتفاق العراق مع شريكتي جنرال الكتريك وسيمنز لتوفير نحو ٢٤ كيكا واط ..مقابل تخصيص ٨٥ % من وظائف المشروع للعمالة المحلية ..مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة الى دون ١٠ % بعد ان بلغ مداها نحو ١٤,٨ % عام ٢٠١٨ ..
- هناك فجوة كبيرة بين القطاعات الانتاجية وحاجة السوق المحلية ، ادت الى ارتفاع الميل المتوسط للاستيرادات مما ساهم في استنزاف الأموال كما توضح ذلك في الجدول (٨) .
- توجد فجوة كبيرة في التجارة الخارجية لصالح الواردات مما يرفع من قيمة الاعتمادية الاقتصادية ..
- ضعف الجهاز المصرفي الناجم عن ضعف تقنية المصارف والبنوك أو تطويرها ، الأمر الذي يتطلب خصخصة القطاع المصرفي ومنحه فرصة لمواكبة التطورات المصرفية العالمية ..
- ضعف القدرة الشرائية للدخول النقدية من خلال ارتفاع مؤشر الرقم القياسي للأسعار باعتماد عام (٢٠٠٧ = ١٠٠) ، إذ يتضح ان متوسط دخول الأفراد سنويا يتراوح بين (٤–٤,٥) الف دولار امريكي وهي من مستويات الدخول دون المتوسط بالنسبة لمتوسطات دخول الدول النامية والمتقدمة والتي يبلغ اعلى متوسط دخول الأفراد في لوكسمبورغ بنحو ١١٢ الف دولار سنويا ..

الخاتمة

مما سبق يتضح ان العراق اليوم لا يزال لا يمتلك القدرة على تقليل الانفاق على النشاطات غير الانتاجية لسوء الادارة وضعف الاداء البنيوي ، فضلا عن تلكأ في الخطط الاقتصادية ، مما يخلق فجوة كبيرة بين ما يحتاجه المجتمع العراقي فعلا الى سلع وخدمات واصول رأسمالية متنوعة وبين عدم قدرة قطاعاته على تحقيق تفعيل البنية الانتاجية او اعادة تأهيلها وهو ما يسمح بتدفق اموال طائلة الى الخارج ، إذ ترفع من القيمة الاعتمادية كمؤشر مرتفع للميل المتوسط للاستيرادات مقابل تراجع في الأداء البنيوي ومن خلال المدة الدراسية وحدود ومكان الدراسة المتاحة في هذا البحث .

[12]– See an article titled "US Forecast of Domestic Oil Production in 2019, 2020, at: https://www.usnews.com/news/best-states/new-mexico/articles/2019-02-12/us-expects-record-domestic-oil-production-in-2019-2020